

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010 ونتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة

تقرير مقدم من هولندا

- 1 - تقدم مملكة هولندا تقريرها الوطني هذا وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في الإجراء 20 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010.
- 2 - ويتضمن هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها هولندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، منذ المؤتمر الاستعراضي المعقود في عام 2015، إسهاما منها في الركائز الثلاث التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وترى هولندا أن الركائز الثلاث جميعها على نفس الدرجة من الأهمية.
- 3 - والهدف النهائي لهولندا هو، ولا يزال، عالم خال من الأسلحة النووية. فالتوترات والمخاطر الدولية المتزايدة، من قبيل ظهور تكنولوجيات جديدة يمكن أن تزعزع الاستقرار، قد أبرزت من جديد أهمية تحقيق هذا الهدف. وترى هولندا منذ وقت طويل أن العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية تقتضي منع نشوب نزاع نووي، وأن السبيل المؤكد الوحيد للقيام بذلك هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا تاما.
- 4 - بيد أنه إلى أن تتحقق هذه الإزالة التامة، تحتّم علينا عواقب استخدام الأسلحة النووية أن نكفل تقليل المخاطر النووية إلى أدنى حد، لا سيما في أوقات التوترات الجيوسياسية. وتشجع هولندا بنشاط المناقشة المتعلقة بالحد من المخاطر النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في المنتدى الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع. ولتسهيل إجراء حوار مستتير وشامل حول هذه المسألة، كلّفت هولندا معهد كلينغينديل، وهو المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، بمشروع بحثي، فقام بفهرسة وتصنيف مختلف أساليب الحد من المخاطر النووية. ثم بادرت هولندا ببحوث متابعة بشأن خيارات محددة للحد من المخاطر وقام بهذه



البحوث مجلس معلومات الأمن الأمريكي البريطاني وجامعة كينغز كوليدج ومعهد كلينغينديل. وتؤيد هولندا بنشاط المناقشة المتعلقة بوضع تدابير لمنع تصعيد النزاعات، وإنشاء مراكز جديدة للتواصل في حالات الأزمات ومراكز مشتركة لتقييم المخاطر، ولمنع أي استخدام غير مقصود للأسلحة النووية.

5 - وهولندا عضو نشط في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، تشمل أنشطة هولندا أيضا العمل المتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار فضلا عن الحد من المخاطر النووية والتحقق من نزع السلاح النووي. وتكمل هذه الجهود وتعززها المهمة التي تقوم بها هولندا في إطار الترتيبات المتعلقة بالمشاركة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي كانت دائما متسقة تماما مع معاهدة عدم الانتشار. وتلتزم منظمة حلف شمال الأطلسي التزاما كاملا بالتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، وقد خفضت منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل كبير عدد الأسلحة النووية المتمركزة في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكنها ستظل تحالفا نوويا إلى أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مما يعني أن هولندا تعتبر نزع السلاح النووي عملية متبادلة وتعاونية وتدرجية تضمن الأمن غير المنقوص للجميع.

6 - وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تشارك هولندا في الفريق العامل المعني بعدم الانتشار، والفريق العامل المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، والفريق العامل المعني بتصدير الأسلحة التقليدية، وفي أشكال أخرى من التعاون على مستوى الاتحاد الأوروبي ذات صلة بهذا المجال.

7 - وتبذل هولندا من خلال عضويتها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، جهودا حثيثة من أجل مواصلة العمل على نزع السلاح النووي وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعم مجموعة البلدان الإثني عشر (أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان) تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 بطريقة عملية وواقعية. ومنذ بداية دورة الاستعراض الحالية، قدمت المبادرة 15 ورقة عمل لتداولها للجنة التحضيرية، ونظمت عددا من الأنشطة الجانبية. وفي أيلول/سبتمبر 2021، قدمت المبادرة ورقة متعلقة بالتوصيات إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر لمناقشتها في المؤتمر الاستعراضي العاشر. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، تولت هولندا دور منسق المبادرة لمدة عامين (2021-2022).

8 - وبصفة هولندا رئيسة دورة اللجنة التحضيرية لعام 2017، عملت على زيادة فعالية وكفاءة دورة الاستعراض، بوسائل منها تعزيز استمرارية هذه العملية من خلال إقامة تعاون مكثف مع رؤساء اللجان التحضيرية الأخرى والرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 والتنسيق معهم.

9 - وعقدت هولندا، بصفتها الرئيسة، مشاورات واسعة النطاق، بوسائل منها عقد اجتماعات اتصال إقليمية. وقد عقدت هذه الاجتماعات في داكار يومي 20 و 21 شباط/فبراير 2017، وفي جاكارتا يومي 13 و 14 آذار/مارس 2017، وفي سانتياغو يومي 16 و 17 آذار/مارس 2017، وشاركت في استضافتها حكومات السنغال وإندونيسيا وشيلي وساعدت في تنظيمها بسخاء. وشملت هذه الاجتماعات مناقشات مائدة مستديرة وكذلك عروضاً للمشاركين قدمها خبراء إقليميون.

10 - ومن خلال إتاحة إجراء مشاورات مع أكثر من 100 بلد، معظمهم على مستوى العاصمة، أتاحت هذه الاجتماعات للرئيسة إجراء حوار عالمي بشأن معاهدة عدم الانتشار، مما زاد إلى حد كبير من شموليتها وشفافية عمل الرئيسة. وساهمت المناقشات في زيادة التركيز على الديناميات والنهج الإقليمية المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار وعززت، بشكل عام، الفكرة التي مفادها أن الأهداف المشتركة لمعاهدة عدم الانتشار

تخدم مصالح جميع الدول الأطراف فيها، مع أن مختلف الدول والمناطق قد تكون لها أولويات مختلفة في إطار هذه المعاهدة. وواصل رئيس اللجنة التحضيرية لعام 2018 ورئيس المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 الممارسة المتمثلة في عقد مشاورات إقليمية. وتتبادل هولندا بنشاط أفضل الممارسات والخبرات في هذا الصدد. وفي عام 2021، نظمت هولندا، بصفتها رئيسة اللجنة الرئيسية الثالثة المعنية بالاستخدامات السلمية، نشاطاً جانبياً على هامش المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعنوان: "آفاق الاستخدامات السلمية، مكاسب جمة يمكن تحقيقها".

11 - وأصدرت هولندا، بصفتها الرئيسة، موجزاً موضوعياً مُستقيضاً للمناقشات التي جرت خلال دورة اللجنة التحضيرية لعام 2017، وكذلك مجموعة من الأفكار التي ترى أنها وفرت منطلقاً لمواصلة المناقشات ولإيجاد أرضية مشتركة في دورة الاستعراض. وأصدرت هولندا مجموعتين من التوصيات إلى اللجنة التحضيرية بوصفها رئيسة دورة عام 2017، بما في ذلك بالتعاون مع (هولندا) رئيسة دورة عام 2018.

الركيزة الأولى - نزع السلاح النووي (الإجراءات من 1 إلى 22)

12 - تعمل هولندا بهمة، في إطار التزاماتها بوصفها عضواً من أعضاء حلف شمال الأطلسي، من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية في ضوء المخاطر الكبيرة الناجمة عن الانتشار النووي، وفقاً للاتفاق المنظم للائتلاف واستناداً إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الرسالة الموجهة إلى البرلمان في 21 حزيران/يونيه 2018 بشأن موقف هولندا من نزع السلاح النووي والأنشطة ذات الصلة به (الورقة البرلمانية 33694، رقم 20). وعلى الصعيد الدولي، برهنت هولندا على التزامها المستمر بمبدأ نزع السلاح الشامل الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه عن طريق البيانات ودعم القرارات الصادرة في مختلف المنابر المتعددة الأطراف، بما في ذلك دورة الاستعراض، واجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة، وكذلك من خلال إجراءاتها المبينة في الفقرات أدناه.

13 - ويساور هولندا قلق بالغ من انتهاك روسيا لالتزاماتها في إطار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولذلك، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، حثت هولندا روسيا على العودة إلى الامتثال التام والقابل للتحقق، وعندما لم تقم روسيا بذلك، أيدت هولندا قرار الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة. واستجابت هولندا وحلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي بطريقة متوازنة ومتناسبة، وكرروا التزامهم بتحديد الأسلحة ومنع سباق تسلح يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وما زالوا مستعدين للحوار في هذا الموضوع عندما تتخذ روسيا إجراءات تمكّن من الدخول في ذلك الحوار.

14 - وترحب هولندا بتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وتشجع على مواصلة الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف توسيع نطاق هذه الترتيبات للمساهمة في تحقيق استقرار استراتيجي. وترحب هولندا كذلك بما قاله بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن المبدأ الذي يفيد بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا ينبغي خوضها، وتشجع على أن يصدر الأعضاء الخمسة الدائمون بياناً مشتركاً عن هذه المسألة.

15 - وتؤيد هولندا بنشاط العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية. وفي هذا السياق، دعمت هولندا عمل الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً (2017)، وكذلك الهيئة الفرعية 1، المعنية بنزع السلاح النووي،

والهيئة الفرعية 4، المعنية بضمانات الأمن السلبية، لمناقشة الترتيبات الدولية الرامية إلى إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك في إطار المؤتمر المعقود في عام 2018. وفي عام 2019، قدمت هولندا ورقة عمل بعنوان "العودة إلى الأساسيات - برنامج العمل" (CD/2165)، في محاولة لترشيد تنظيم الأعمال، بحيث يمكن تخصيص مزيد من الوقت للأعمال الموضوعية المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية. ويحضر وزير خارجية هولندا مؤتمر نزع السلاح كل عام.

16 - ويتجسد دعم مسألة نزع السلاح بوضوح في موقف هولندا المعرب عنه في المنتديات الدولية. ففي سياق كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، شجعت هولندا على استخدام لغة قوية في البلاغات ونظمت عدة إحاطات. وعلاوة على ذلك، هولندا عضو مشارك نشط في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وقدمت في إطارها عدة ورقات عمل ونظمت أنشطة جانبية وأصدرت بيانات تناولت القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي.

17 - وشاركت هولندا بنشاط في مؤتمري عامي 2013 و 2014 المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، حيث شاركت أيضا في نتائج بحث أجراه المعهد الوطني للصحة العامة والبيئة، كان الهدف منه هو تحسين فهم الآثار الصحية المتأخرة بشكل خاص الناجمة عن التعرض للإشعاع. وشاركت أيضا هولندا بنشاط في عام 2016 في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي ساهمت فيه بإصدار عدة ورقات عمل بمفردها ومع دول أخرى. وشاركت هولندا بشكل بناء في مفاوضات عام 2017 بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، فاقترحت تعديلات مختلفة من أجل تحسين نص مشروع المعاهدة، لكنها لم تتمكن من تأييد نتائجه في النهاية. وقدمت هولندا بوضوح وبصورة متكررة أسباب هذا الموقف (انظر: Parliamentary Papers 33783، الأرقام 24، و 26، و 29، و 31).

18 - ودعما لمبادرة الولايات المتحدة المسماة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، تشترك هولندا مع المغرب في رئاسة فريق عامل يركز على الحوافز المتصورة التي تدفع الدول إلى الاحتفاظ بممتلكاتها من الأسلحة النووية أو حيازتها أو زيادتها، وعلى زيادة الحوافز على تقليل الأسلحة النووية وإزالتها. ولا يتناول هذا الفريق بشكل صريح ظروف نزع السلاح أو تهيئة هذه الظروف. ويؤدي عمله لتكملة السعي نحو خطوات أخرى لنزع السلاح، وليس كبديل له.

19 - وشاركت هولندا بنشاط في اجتماعين وزاريين عقدا في ستوكهولم وبرلين في عامي 2019 و 2020 وساهمت في الإعلانين المنبئيين عنهما بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة عدم الانتشار. وتؤيد هولندا قائمة "المنطلقات" الواردة في مرفق إعلان برلين بوصفها مجموعة من الخطوات المفيدة التي ينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار اتخاذها في الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي وخلالها.

المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

20 - أبدت هولندا باستمرار تأييدها لجميع القرارات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض الحالية (الدورات الحادية والسبعون والثانية والسبعون والثالثة والسبعون للجمعية العامة)، بما في ذلك القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط؛ والأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية في أفريقيا؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى؛ والمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، 2020؛ وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة؛ وتوطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو). ومملكة هولندا طرف في البروتوكول الإضافي لمعاهدة تلاتيلوكو وتدعم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تمويل دورتين تدريبيتين داخليتين لمرشحين من تلك المنطقة كل عام.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

21 - هولندا مؤيد قوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها عنصراً رئيسياً في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، وأدت دوراً رائداً في عام 1996 في وضع هذه المعاهدة. وتشجع بنشاط الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في هذه المعاهدة على إعلان وقف للتجارب النووية والتمسك به.

22 - وتدعو هولندا جميع الدول، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق الثاني، إلى أن تصبح أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذلت جهوداً عديدة للتشجيع على بدء نفاذها. وهولندا عضو مؤسس في مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مجموعة من البلدان التي تشجع على بدء نفاذ المعاهدة وتنظم مؤتمرات وزارية كل سنتين على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأصدرت هولندا بيانات قوية على المستوى الوزاري، وفي سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت توصيات للتشجيع على بدء نفاذ المعاهدة في اجتماعات دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.3). ونظمت هولندا كذلك مناقشات غير رسمية على المستوى الوزاري مع دول متقاربة في التفكير معها بشأن "مواصلة الضغط من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع تعزيز الهيكل القائم".

23 - وساعدت هولندا في إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. ويشارك خبراء هولنديون في وضع نظام الرصد الدولي لهذه المنظمة في صيغته النهائية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي تمويلاً كبيراً من خارج الميزانية لإنجاز هذا النظام. ولتعزيز التعاون والقدرات الوطنية في إطار نظام التحقق، وقعت هولندا مذكرة تفاهم مع بلجيكا ولكسمبرغ في عام 2018، لإضفاء الطابع الرسمي على تبادل الخبرات. وهذه المذكرة هي أول مثال لهذا التعاون الإقليمي في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي تساهم في الثقة في قابلية التحقق من تطبيق المعاهدة.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

24 - تواصل هولندا إيلاء أهمية كبيرة لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بوصفها أداة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت في صياغة القرار المتعلق بإنشاء فريق خبراء الأمم المتحدة التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والتقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء التحضيري، بالاقتران مع تقرير فريق الخبراء الحكوميين، يضعان الأساس اللازم للتفاوض على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، في مؤتمر نزع السلاح المعقود في عام 2018، تولت هولندا تنسيق الهيئة الفرعية 2، التي ركزت على مواصلة المناقشات الموضوعية المتعلقة بفرض حظر

على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وإلى جانب الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت هولندا ورقة عمل تتضمن تفاصيل الخطوات العملية اللازمة للمضي قدماً نحو تنفيذ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.6). وتواصل هولندا الضغط من أجل التعجيل بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح.

التحقق من نزع السلاح النووي

25 - بغية زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتنمية قدرات فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي، كانت هولندا من أوائل مقدمي قراري الجمعية العامة لعامي 2016 و 2019 اللذين أسفرا عن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وكانت هولندا من المشاركين النشطين في ذلك الفريق، بوسائل منها المساهمة بورقات العمل.

26 - وعلاوة على ذلك، هولندا عضو في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشاء هذه الشراكة. وفي هذا الصدد، شاركت في رئاسة الفريقين العاملين 1 و 4، وشاركت بنشاط في جميع الأفرقة العاملة الأخرى بتقديم مساهمات تقنية وسياسية. وبهذه الطريقة، أسهمت هولندا في ما توصلت إليه الشراكة من نتائج في المرحلتين الأوليين من عملها، وهي الآن تشارك عن كثب في تشكيل المرحلة الثالثة.

27 - واستضافت هولندا اجتماعاً للفريق العامل المعني بالشراكة في أوترخت في حزيران/يونيه 2019، حضره ممثلو أكثر من 20 دولة. وتضمن الاجتماع عملية تفسيرية مدتها يوم كامل وعروضاً توضيحية للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، دعمت مالياً هولندا أنشطة المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي في سياق دعم الشراكة، وكلفت المنظمة الهولندية للأبحاث العلمية التطبيقية بإجراء مشروع بحثي متعلق بالتحقق يتناول طرق الكشف عن المتفجرات الشديدة الانفجار. وعلاوة على ذلك، ساهمت هولندا مالياً في مشروع بحثي أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، يهدف إلى البرهنة عملياً على جدوى نهج مبتكر في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة يستند إلى التحقق من عدم وجود أسلحة نووية. ويمكن أن يكون هذا المشروع مفيداً لعمل الشراكة في المستقبل، نظراً لوجود تكامل بين هذا العمل المتمثل في وضع سيناريو مفصل لتفتيش من أجل تأكيد عدم وجود أسلحة نووية في مرفق من المرافق العسكرية والمناقشات الأعم المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي.

الشفافية والإبلاغ

28 - لزيادة الشفافية في إطار معاهدة عدم الانتشار، قدمت هولندا نسخة أولى من هذا التقرير الوطني إلى دورة اللجنة التحضيرية لعام 2019. ونوقش التقرير مع أعضاء المجتمع المدني الهولندي. وأخذت تعليقاتهم في الاعتبار عند تحديث التقرير قبل المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

29 - وتعمل هولندا بنشاط على تعزيز الشفافية والإبلاغ من جانب الدول الأخرى من خلال مشاركتها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا السياق، ساهمت في العديد من ورقات العمل التي توضح بتفصيل أهمية الشفافية والإبلاغ لدورة الاستعراض، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتضمن التقارير توصيات بشأن إدراج مناقشة أكثر شمولاً للتقارير الوطنية في اجتماعات عملية الاستعراض، وكذلك مصفوفة البلدان تستخدم كأداة مساعدة ومبادئ توجيهية

لأغراض الإبلاغ (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17 و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.24 و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26). وقد نظمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنشطة جانبية متعلقة بالشفافية في دورات اللجنة التحضيرية وأجرت عدة مشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة الشفافية، بناء على تحليل مستفيض لتقاريرها، حسب الإمكان. ويشمل ذلك مشاركة أعضاء المبادرة بنشاط في مناقشة ويلتون بارك لعام 2019 بشأن تقرير المملكة المتحدة عن معاهدة عدم الانتشار.

التتيف

30 - تعلق هولندا أهمية كبيرة على التتيف لضمان حصول الأجيال المقبلة على المعارف ومهارات التفكير النقدي اللازمة لمواصلة عملية عدم الانتشار ونزع السلاح، على النحو الوارد في ورقة عمل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن التتيف والتوعية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.16). وأكملت هولندا مشروعاً ينطوي على رعاية ثلاثة مشاريع بحثية لنيل الدكتوراه حول موضوع الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت هولندا في مشاريع بحثية لجامعة إراسموس في روتردام، ركزت على التمديد الذي جرى في عام 1995 لمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى وعلى التكنولوجيات المستجدة ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تساهم هولندا في مشاريع مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يوفر منبرا للتحليلات المستقلة والحوار في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتتعاون هولندا مع معاهد البحوث ومراكز الفكر والجامعات في مشاريع من بينها مشروعان بشأن الحد من المخاطر النووية.

31 - وتمول حكومة هولندا إنشاء أستاذية جديدة في قانون تحديد الأسلحة في معهد أسر للشؤون الدولية، وذلك في جهود تعاونية مع جامعة أمستردام. ويعتزم هذا المشروع إنشاء مركز دائم للمعارف في هولندا يعنى بقضايا تحديد الأسلحة، ويركز على البحوث الأكاديمية المتخصصة والتعليم والتعاون الدولي مع المعاهد الأخرى.

32 - وللتشديد على التزام هولندا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، انخرطت في مساعي كبيرة للتواصل مع المجتمع المدني. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت هولندا على المستوى الوطني في اجتماعات مائدة مستديرة وحضرت مؤتمرات وشاركت في أفرقة نقاش وحلقات عمل نظمها منظمات غير حكومية هولندية. وعلاوة على ذلك، شاركت هولندا في الحلقة الدراسية الهولندية - البولندية حول معاهدة عدم الانتشار، التي عقدت في سفارة بولندا في لاهاي في 14 أيلول/سبتمبر 2018 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وإلى جانب التواصل على الصعيد الوطني، شاركت هولندا بنشاط في العديد من المؤتمرات الدولية وساهمت في اجتماعات عقدت في ويلتون بارك، وفي المؤتمرات المتعلقة بالأسلحة النووية لمؤسسة كارنيجي في واشنطن العاصمة ومركز دراسات الطاقة والأمن في موسكو، والمشروع العالمي لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح للمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، واجتماعات مركز جيمس مارتين لدراسات عدم الانتشار النووي، ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك منتدى عمان الأمني الذي ينظمه المعهد العربي لدراسات الأمن في الأردن. وعملت هولندا عن كثب مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي والشبكات القيادية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عقد اجتماعات الأفرقة في المؤتمرات الإقليمية لعام 2017 بشأن معاهدة عدم الانتشار. وقدمت الحكومة عدة محاضرات

في البرنامج الصيفي لمعهد أسر بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وتمول عدة منح دراسية للمشاركين في البلدان النامية.

33 - وعقدت هولندا ندوة بشأن نزع السلاح النووي في جنيف في 15 نيسان/أبريل 2019 من أجل إجراء مناقشة متعمقة بين الأوساط الأكاديمية والخبراء وصانعي السياسات بشأن قضايا نزع السلاح النووي، ولا سيما التركيز على مفهوم تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لنزع السلاح النووي.

الركيزة الثانية - عدم الانتشار النووي (الإجراءات من 23 إلى 46)

34 - تشارك هولندا في أعمال مجموعة فيينا للدول العشر، التي قدمت ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية بشأن سبعة مواضيع مطروحة للنظر فيها، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتنال والتحقق، وضوابط التصدير، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والسلامة النووية، والأمن النووي، والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم ورقة إضافية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2022.

الضمانات النووية

35 - أبرمت هولندا اتفاقاً من اتفاقات الضمانات الشاملة، يكمله بروتوكول إضافي وتعتبر أن اجتماع هذين الاثنين يشكل معيار التحقق. وبالإضافة إلى تسديد أنصبة هولندا المقررة للميزانية العادية بالكامل وفي حينها، دعمت هولندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تبرع قدره 100 000 يورو لتنظيم دورات للتوعية والتدريب، وقدمت الدعم التقني فيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي للدول الأعضاء المهمة. وستضطلع هولندا بمساع مشتركة مع مجموعة من الدول تشكل أصدقاء البروتوكول الإضافي من أجل دعوة البلدان إلى توقيع اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي والتصديق عليهما. وعلاوة على ذلك، ما انفكت هولندا تدعو الدول الأخرى، في كل من بياناتها الوطنية والبيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، إلى إبرام اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي.

36 - وتدعم هولندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ نظام ضمانات أقل اتساقاً بالآلية يأخذ في الاعتبار على نحو أفضل العوامل الخاصة بكل دولة ويسهل استخدام موارد الوكالة المحدودة بصورة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ولتحقيق هذه الغاية، تؤيد هولندا بالكامل، على المستوى الثنائي وكذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي، مواصلة تطوير وتطبيق المفهوم على مستوى الدولة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

37 - وهولندا واحدة من الدول الإحدى والعشرين الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تؤيد إدخال مزيد من التحسينات العملية في مجال الضمانات والتحقق عن طريق برنامج دعم طوعي ترعاه الدول الأعضاء، يهدف إلى تزويد الوكالة بالخبرة التقنية لتحسين نوعية وكفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تبرعت هولندا بشكل كبير لهذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، ساهمت هولندا في العديد من ورقات العمل في سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مؤكدة بذلك أهمية الضمانات النووية لعالم خال من الأسلحة النووية وتخصيص الطاقة النووية للاستخدامات السلمية بشكل حصري (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.29).

38 - وانضمت هولندا باستمرار إلى المجتمع الدولي في معالجة حالات البلدان التي لا تمتثل للالتزاماتها بموجب المعاهدة (سوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران) في المنتديات الدولية المعنية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من خلال تنفيذ أنظمة العقوبات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

39 - وتؤيد هولندا تأييدا تاما جهود الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأوربية الثلاث + الاتحاد الروسي والصين فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. واليوم، تؤكد هولندا من جديد استمرار دعمها لخطة العمل في جميع المنتديات المعنية، وأيضا بعد انسحاب الولايات المتحدة. وتأسف هولندا لهذا الانسحاب وقد دعت الولايات المتحدة إلى العودة إلى الاتفاق. ودعت أيضا هولندا إيران باستمرار إلى العودة إلى الامتثال التام للالتزاماتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. فخطة العمل هذه مهمة للغاية بالنسبة لعدم الانتشار النووي وتظل ذات أهمية أمنية كبيرة لهولندا. ودعما لتنفيذ خطة العمل، تبرعت هولندا بمبلغ 1 000 000 يورو إلى برنامج التحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. وبالإضافة إلى ذلك، لتعزيز التعاون في المجال النووي مع إيران، شجعت هولندا استخدام قناة المشتريات بوصفها آلية مراقبة فعالة لواردات إيران النووية. وفي عام 2018، تولت هولندا تيسير المناقشة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، التزمت هولندا في نهاية عام 2019، إلى جانب بلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج، بأن تصبح مساهما في الصك الدائم للمبادلات التجارية. وفي بداية عام 2020، أصبحت هولندا مساهما في الصك.

40 - وتؤيد هولندا تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية وعودتها إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، وبالتالي تشجع تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتنفيذا فعالا وكاملا وعالميا. ومنذ تولي رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، نظمت هولندا سلسلة من الاجتماعات الإعلامية لتقديم نظرة متعمقة على نظام الجزاءات، مثل اجتماع الخبراء المتعلق بتنفيذ الجزاءات البحرية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المعقد في آذار/مارس 2021. وبالإضافة إلى ذلك، مولت هولندا مشاريع مختلفة، مثل مشروع الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة المسمى "تعزيز تنفيذ وإنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على كوريا الشمالية"، الذي يقدم المساعدة في مجال التنفيذ والإنفاذ في شكل بحوث وتدريب وحلقات عمل وتقارير. وعلى الصعيد الوطني، أقرت هولندا الأمر 2017 المتعلق بالجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، اتساقا مع أحدث تشريعات الاتحاد الأوروبي لعام 2017.

ضوابط التصدير

41 - من أجل المساعدة على ضمان ألا تؤدي الصادرات المتصلة بالمواد النووية إلى انتشار الأسلحة النووية، هولندا عضو نشط في جميع أنظمة مراقبة الصادرات، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية، التي كانت تترأسها في الفترة 2011-2012، وفي لجنة ترانغر واتفاق واسينار. وتبلغ هولندا باستمرار نظم مراقبة الصادرات المعنية، وجميع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي، عن حالات رفض التصدير التي تسجلها. وتستند هولندا في قراراتها إلى لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمواد ذات الاستخدام المزدوج (لائحة المجلس رقم 2009/428) وأنظمة الجزاءات المعمول بها.

42 - وتعزيز صرامة ضوابط التصدير أمر مهم بالنسبة لهولندا. وتنص لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج والقانون العام الهولندي للجمار وكذلك المرسوم المتعلق بالسلع الاستراتيجية على وجوب ترخيص المواد النووية (اليورانيوم والبلوتونيوم) والسلع التي يمكن استخدامها لتصنيع هذه المواد. وتخضع أيضا لضوابط التصدير السلع التي يمكن أن تسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في استحداث وإنتاج الأسلحة النووية أو منظومات إيصالها.

43 - وعند اتخاذ قرارات بشأن تصدير السلع ذات الصلة بالأسلحة النووية، تكفل هولندا مراعاة سجلات الضمانات والامتثال للدول المتلقية. وعند اتخاذ قرار بشأن منح رخص التصدير، تُعْلَبُ الشواغل الأمنية دائما على المصالح الاقتصادية. ويجري التعامل مع كل طلب ترخيص على أساس كل حالة على حدة، ويشمل ذلك إجراء تقييم للمخاطر يستند إلى ما يلي: حساسية السلع؛ وإجراء تقييم عام للدولة المتلقية، بما في ذلك سجلها في مجال الالتزام بعدم الانتشار؛ والخطر المحتمل للاستخدام النهائي غير المرغوب فيه؛ ومدى معقولية الاستخدام النهائي المعلن والمستخدم النهائي؛ والضمانات المتبادلة بين الحكومات؛ وخطر التسريب.

44 - وعند تحديد ما إذا كانت هولندا ستدخل في تعاون في المجال النووي مع دولة ما أم لا، تُجري هولندا تقييما دقيقا للأمن النووي في الدولة المتلقية، بما في ذلك مدى تقيدها بالالتزامات الدولية في مجال عدم الانتشار واتفاقات الضمانات وغيرها من الضمانات.

الركيزة الثالثة - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (الإجراءات من 47 إلى 64)

45 - ترى هولندا أنه لا يوجد في معاهدة عدم الانتشار ما يفسر على أنه مس بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

46 - وترى هولندا أيضا أن من حق كل دولة أن تحدد سياستها الوطنية للطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقا لمتطلباتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، على أن استخدام الطاقة النووية يتييسر، في جميع المراحل، من خلال الالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن النوويين والتنفيذ المستمر لها، وكذلك بوجود ضمانات فعالة في ظل شفافية كاملة. ونظمت هولندا، بالتعاون مع نيجيريا ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة، نشاطا جانبيا خلال المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي نظمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية (10-14 شباط/فبراير 2020) بشأن العلاقة بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأمن النووي.

47 - وتولي هولندا أهمية كبيرة للتطبيقات السلمية غير المتعلقة بالطاقة للعلوم والتكنولوجيا النووية، التي يمكن أن تؤدي دورا في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أصدرت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن تعزيز سبل استفادة البلدان النامية من الطاقة النووية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.26). وفي هذا الصدد، تواصلت هولندا مع اختصاصي التطوير خارج المجالات النووية.

48 - وتدعم هولندا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمنذ عام 2015، ساهمت هولندا بأكثر من 6 000 000 يورو لدعم الأنشطة الإنمائية المضطلع بها في إطار البرنامج، وتحرص على سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. وتدعم هولندا كذلك مختبرات سيبرسدورف التابعة للوكالة الدولية

للطاقة الذرية، وتبرعت بمبلغ 400 000 يورو في عام 2019 للمرحلة الثانية من مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (ReNuAL2) الخاص بتجديد المختبرات. وبالإضافة إلى ذلك، تبرعت هولندا منذ عام 2020 بمبلغ 1,5 مليون يورو لبرنامج عدة اختبار الكشف عن كوفيد-19 وبمبلغ 1 مليون يورو لمشاريع متصلة بالأمن النووي. وأخيراً، ساهمت هولندا في عام 2020 بمبلغ 250 000 يورو لبرنامج زمالة ماري سكلودوسكا - كوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يهدف إلى المساعدة في زيادة عدد النساء العاملات في المجال النووي.

49 - ونظمت هولندا مع بلجيكا وأستراليا نشاطاً جانبياً في المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية لعام 2018 بشأن تحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب في إنتاج النظائر الطبية، وكذلك نشاطاً جانبياً بشأن استعادة التراث الثقافي بعنوان "تسخير الذرة من أجل التراث"، إلى جانب البرازيل ومصر وفرنسا.

50 - ولتعزيز الحماية المادية لمنشآت هولندا النووية، تطبق هولندا نظاماً للحماية المادية يتماشى تماماً مع التزاماتها واتفاقاتها الدولية. ودعت هولندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيفاد بعثات للدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية. وتُفُذت توصيات هذه البعثات وجرى تعميم الممارسات الجيدة. وبالمثل، نفذت هولندا بالكامل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005. وتشارك هولندا حالياً بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية لعام 2022.

51 - وتروج هولندا للأمن النووي على الصعيد العالمي وقد أوفت بما قدمته من التزامات في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي للفترة 2010-2016. ومن الإنجازات البارزة تحويل مفاعل البحوث في بيتن في عام 2018، الذي لا يستخدم حالياً سوى اليورانيوم المنخفض التخصيب لإنتاج النظائر الطبية. وهولندا، سواء على الصعيد الوطني أو من خلال الاتحاد الأوروبي، مساهم مالي مهم في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعزز هولندا وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها المحوري في مجال الإشراف على التنسيق الدولي وتقديم المساعدة ووضع التوجيهات وبناء القدرات.

52 - وتشجع هولندا التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات والمبادرات المشاركة في بناء القدرات فيما يتعلق بالأمن النووي، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والاتحاد الأوروبي، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

53 - ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، تدعم وتستخدم هولندا بنشاط قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحوادث والاتجار غير المشروع، وكذلك النظام الموحد لتبادل المعلومات في سياق الحوادث والطوارئ، وتمارس الدعوة من أجل تحسين استخدام هاتين الآليتين القيمتين. وقاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع هي نظام المعلومات الخاص بحوادث الاتجار غير المشروع وغيره من الأنشطة غير المشروعة والحوادث المنطوية على مواد نووية أو مواد مشعة أخرى خارج الضوابط الرقابية. وتساعد قاعدة البيانات هذه الدول المشاركة ومنظمات دولية مختارة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وتعزيز الأمن النووي.

54 - وهولندا طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتنفيذها كاملاً، وفي هذا السياق، شاركت في اجتماع عام 2017 للدول الأطراف والموقعين على الاتفاقية الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية.

55 - وتؤيد هولندا الالتزام بأعلى معايير السلامة النووية وهي طرف في جميع المعاهدات المهمة في مجال السلامة النووية وتنفذ تلك المعاهدات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛ واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛ والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

مواضيع أخرى

56 - ما برحت هولندا تؤكد تأييدها لعملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتدرك هولندا أهمية هذه العملية في دورة الاستعراض، وقد تشاورت على نطاق واسع بشأن هذه المسألة بوصفها رئيسة دورة اللجنة التحضيرية لعام 2017، بما في ذلك في المنطقة نفسها. وهولندا واحدة من المساهمين الماليين الرئيسيين في المنتدى السنوي للأمن النووي في الشرق الأوسط، الذي ينظمه المعهد العربي لدراسات الأمن في الأردن، والذي يركز معظم جهوده على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

57 - وشجعت هولندا بنشاط المناقشات بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز دورة استعراض المعاهدة بجعلها أكثر فعالية وكفاءة، سواء بصفتها رئيسة دورة اللجنة التحضيرية لعام 2017، أو بصفتها منسقة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (منذ كانون الثاني/يناير 2021).

58 - وتؤيد هولندا تأييداً تاماً الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة ومواصلة إدماج منظور جنساني في جميع جوانب عمليات صنع القرار في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد أيدت باستمرار إدراج نداءات إلى تحقيق هذه الغاية في معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الوثائق، ولها سجل إيجابي في ضمان التوازن بين الجنسين في وفودها واجتماعاتها.

59 - ويتجسد بوضوح دعم هولندا لمعاهدة عدم الانتشار ودورة استعراضها في رئاستها لدورة اللجنة التحضيرية لعام 2017 وكذلك شغلها منصب نائب رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام 2022. ويرد مزيد من التفاصيل عن تجديد تأكيد التزام هولندا والتزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تأملات الرئيس وموجز الرئيس. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على وتيرة تنفيذ المعاهدة، فإن هذه المعاهدة ما زالت تجسد الأهداف المشتركة. وبحلول الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة في عام 2020، من الضروري تحديد المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم والتعاون من أجل المضي قدماً.